تحليل لمفهوم النوع وتنمية المرأة في السودان

أيات أبو بكر محمد

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 15 ، 2020م
العدد: 02

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

Graduate College Journal – NU
Vol.15 -2020, No. (2)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد 15–2020، العدد (2)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

تحليل لمفهوم النوع وتنمية المرأة في السودان

أيات أبو بكر محمد

المستخلص

تعالج هذه الورقة موضوعاً شاع بصورة واسعة وميز أدبيات التنمية في الوقت الراهن ذلك قيم يتصل بمفهوم النوع كأداة تحليلية بصورة عامة في المساقات العلمية المختلفة وبتركيز على مناهج تنمية المرأة بصورة خاصة بدأت المعالجة بتقديم إطار نظري حول وما خلصت مناهج تنمية المرأة وخلصت إليه المؤتمرات العالمية خاصة مؤتمر بكين حول المرأة ثم تلى ذلك جزءاً تناول خلفية تاريخية لتطور نشاط المرأة السودانية وقسماً استعرض قضايا المرأة وقدم إستراتيجية تنمية المرأة وقدم الجزء الأخير من الورقة واقع المرأة. تعالج هذه الورقة موضوعاً شاع بصورة واسعة وميز أدبيات التنمية في الوقت الراهن ذلك يتصل بمفهوم النوع كأداة تحليلية بصورة عامة في المساقات العلمية المختلفة وبتركيز على مناهج تنمية المرأة بصورة خاصة. بدأت المعالجة بتقديم إطار نظري حول وما خلصت مناهج تنمية المرأة وخلصت إليه المؤتمرات العالمية خاصة مؤتمر بكين حول المرأة ثم تلى ذلك جزءاً تناول خلفية تاريخية لتطور نشاط المرأة السودانية وقسماً استعرض قضايا المرأة وقدم إستراتيجية تنمية المرأة في السودان وقدم الجزء الأخير من الورقة واقع المرأة.

مقدمة

مع ازدياد أهمية دور المرأة في جميع المجالات، برز جيل جديد من الباحثات في السبعينات خاصة في دول العالم الثالث يبحثن في مجال قضايا المرأة والتغيير الاجتماعي وأن من نتائجه بلورة الإهتمام بالدراسات النسوية في الجامعات والمعاهد العليا. كما ازدهرت حركة المرأة متمركزة أكثر على العملية في أنشطتها وفرضت وجدوها محلياً وإقليمياً وعالمياً فأصبحت قوة دفع مؤثرة على سياسات الحكومة ومتخذي القرار الأمر الذي جعل اهتمام بعض الحكومات إن لم يكن أغلبها يتصاعد فانعكس ذلك الدفع على منظمة الأمم المتحدة التي درجت على تخصيص عام للفئات أو القضايا المختلفة يسلط فيه الضوء على تلك القضايا رصداً وتخطيطاً وتنفيذاً للمستقبل. ونتيجة لما تقدم أعلنت الأمم المتحدة عام 1975م عاماً دولياً للمرأة تسلط فيه الأضواء على شتى قضايا المرأة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أجل النهوض بها والمجتمعات. ومن ثم بدأت حركة للإعداد للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة والذي عقد في عام 1975م بمدينة نيو مكسيكو بالمكسيك تحت شعار المساواة، التنمية، السلام، والذي أعلنت الأمم المتحدة بعد عقداً كاملاً للمرأة 76- 1985م. ويعرف النوع على حسب أوكلي 1972م وبلقيس بدري 1994م على أنه التكوين الثقافي الاجتماعي للجنسين الذي يجعل من الذكور رجالاً ومن الإناث نساء وجعل لكل منهم وظائف اجتماعية محددة وأن الاختلافات في الأوضاع ليس أساسها البيولوجي، بل أفكار وسلوكيات أيديولوجية ثقافية يمكن أن توصف بأنها مطابقة لجنس محدد في مجتمع معين. وعليه يمكن أن يكون هناك اختلاف بين نساء الطبقات المختلفة، كما وتختلف علاقة الرجال والنساء في المجتمعات والطبقات المختلفة.

انطلاقاً من ذلك فإن التمييز بين مصطلح النوع وجنس يمكن إبرازه ورؤيته من الجدول أدناه:

الجنس	النوع
1. الجنس مصطلح طبيعي	1. النوع مصطلح من صنع الإنسان وهو اجتماعي ثقافي
2. الجنس خاصية بيولوجية ويشير إلى الفوارق الظاهرة في الأعضاء التناسلية والفوارق في الوظائف المرتبطة بذلك	2. النوع خاصية اجتماعية ثقافية ويشير إلى خصائص الأنوثية، أنماط السلوك، الأدوار الاجتماعية المسئوليات ... إلخ.
3. الجنس خاصية دائمة ويظل كما هو في أي مكان لا يتغير بتغير المكان	3. النوع متغير، يتغير من زمن لآخر ومن ثقافة إلى ثقافة وحتى من أسرة إلى أسرة.
4. لا يمكن تغيير الجنس	4. النوع يمكن تغييره

المصدر: Bhasin, Kamla (2002)

إن النظريات الخاصة بعلم الدراسات النسوية عرفت عملية العنف ضد المرأة بإنه "عملية إجحاف لحقوق المرأة ناجمة عن الثقافات والممارسات المرتبطة بسيطرة الرجل على المجتمع والأسرة والمرأة. كذلك أوضحت النظريات التباين في بعض الممارسات والمفاهيم ما بين الدول الأقل نمواً، والمتقدمة. فالاهتمام بموضوع المرأة والعنف في الدول المتقدمة ركز على محاور الاغتصاب، التخويف الجنسي، التهديد بالقتل، الضرب المؤذي، أما في دول العالم الثالث يتمثل في الممارسات جعل المرأة تمارس دورها التقليدي كأم وزوجة مع حرمانها من المشاركة خارج المنزل اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. وبالرغم من قيام المؤتمرات العالمية للحث على تقدم المرأة وتطورها إلا أن المرأة السودانية ما زالت تعاني من التمييز نتيجة لسيادة المعتقدات والعادات الموروثة، خاصة ما يتصل بإدماجها في التنمية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

مناهج تنمية المرأة

أخذت قضية تنمية المرأة في الحقب الأخيرة أبعاداً مختلفة وتم تناول هذه القضية بالدراسة والتحليل من قبل كثير من الجهات البحثية وأهم سمات ومداخل تنمية المرأة تتمثل في الآتي:

1. **مدخل الرعاية:** يبنى هذا المنهج على أن الأسرة وحدة والتي يقوم فيها الرجل بالدور الإنتاجي والمرأة بالدور الإنجابي ويهتم هذا المدخل بتوفير الوسائل الصحية والاهتمام بجانب تقديم الوسائل العلمية التي تمكنها من القيام بدورها هذا الجانب بحصر المرأة في الجانب التقليدي والاهتمام بالشئون المنزلية وهو الجانب الذي يجد الاهتمام والمساعدة وذلك لأنه يكون مقبول لدى كثير من

أفراد المجتمع وتشير الإحصاءات إلى أن حوالي 190 من التمويل لبرامج المرأة قد أنفقت في هذا الجانب.

2. **مدخل المساواة والعدالة:** يهدف إلى مساواة المرأة بالرجل في كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية ويعمل على تعزيز مبدأ مشاركة المرأة في كافة المجالات وهذا المدخل يرتبط بحركات التغيير النسائية الأوربية والتي تنادي مساواة المرأة بالرجل وقد تبنت القوى العالمية العديد من الاتفاقيات التي تؤسس مساواة المرأة واحترام حقوقها. والمرأة في الغرب كانت تحرم من كل شيء وينظر إليها نظرة دونية لذلك سعت بكل ما تملك لتحقيق المساواة. رغم أن التجارب في كثير من العالم تشير أن هنالك ظلم يقع على عاتق المرأة لذلك ينبغي أن يحاول كل مجتمع تفهم قضايا المرأة الخاصة لمعالجتها.

3. **مدخل تخفيف حدة الفقر:** يهدف إلى إزالة فقر النساء من خلال تقديم وسائل إنتاج تساعد في زيادة الدخل وتجعل المرأة تعتمد على نفسها في كسب عيشها. وفقر النساء ليست ناتج عن قصور في تركيبتها وإنما في ضعف رأس المال وعدم امتلاكهن للأراضي ووسائل الإنتاج الأخرى.

4. **مدخل التحرير:** يرتبط هذا المدخل بمفهوم الاشتراكية التي عملت على تنمية المرأة من خلال إشراكها في الجوانب السياسية والاقتصادية والاستفادة من مقدراتها فرغم أن توزيع رأس المال والإنتاج يتم بصورة مشاركة بين الرجال والنساء. إلا أن ذلك لم يرتبط بتقسيم الأدوار والمهام بصورة متساوية ومناسبة مع حجم مشاركة المرأة في العملية السياسية والاجتماعية مع الرجل.

5. **مدخل المشاركة:** تعني إشراك المرأة في المشروعات منذ مرحلة دراسة المشروع واعتبار مشاركتها حقيقية وليست صورية إلى الوصول إلى مرحلة وضع الأهداف وتنفيذ السياسات والبرامج تم المشاركة في التقييم اللاحق للمشروع.

6. **مدخل الكفاءة:** يقوم على تنمية المرأة من خلال قدرتها وكفاءتها الاقتصادية من حيث طريقة الاستخدام الأمثل للموارد وإن أي مشروع لا يأخذ في الاعتبار الرجل والمرأة يعتبر مشروع غير متوازن.

7. **التمكين:** نبع هذا المفهوم من نساء الدول النامية وهو تمكين المرأة في جوانب اتخاذ القرار وتنمية المرأة من خلال زيادة المعرفة والعلم والثقافة. وخلق الأفكار الرائدة المساهمة في تغيير المجتمع وزيادة وعي المجتمع بأهمية دور المرأة في المشاركة في كافة المجالات التي تسهم في بناء الوطن ككل وزيادة الوعي تسبق من حيث الأهمية زيادة التعليم وهذا الجانب مطروق بشدة في قضايا التنمية المتكاملة في السودان وأفرز له جانب كبير للدراسة والتحليل في الاستراتيجية ربع القرنية (2007-2011) وتم وضع معايير عديدة لمعرفة ذلك منها مؤشرات تعيين المرأة في الوظائف العليا ونسبة الأمية.

8. مدخل النوعية والتنمية (Gender and Development): اتجهت قياسات معدلات التنمية الأخيرة إلى معرفو النمو الاجتماعي وجعل عملية التنمية تسير في اتجاه تنمية الرجل والمرأة في حظ واحد. وأظهر مفاهيم النوع في الفكر التنموي. ويهدف إلى إشراك المرأة في كافة جوانب الحياة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة في مساهمتهم في القضايا العامة واحترام رأي المرأة وأن لا يكون أخذ المشورة من خلال المثل "شاورت وخالفت" في هذه الحالة لا تكون هنالك حاجة لمثل هذه المشورة أصلاً لأن الرأي معروف سلفاً ومسبقاً.

المؤتمر العالمي للمرأة بكين 1995م

انعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين بالصين في سبتمبر 1995م، ويستمد هذا المؤتمر العالمي بشقيه الحكومي وغير الحكومي أهميته في الآتي:

أولاً: نظم المؤتمر بقرار من منظمة الأمم المتحدة أكبر هيئة دولية بمناسبة عيدها الخمسين.

ثانياً: أشرف على المؤتمر إعداداً وتنفيذاً لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة من تعاظم دورها.

ثالثا: التنامي الواضح لحركة المرأة العالمية والمنظمات غير الحكومية التي أصبح لها بين أجهزة الأمم المتحدة أثر واضح على متخذي القرار الرسميين.

رابعاً: إنه أول مؤتمر عالمي للمرأة يعقد بعد إنتهاء الحرب الباردة الذي ألقى بظلاله على الدول عامة ودول العالم الثالث بصورة خاصة بعد أن برز النظام العالمي الجديد إلى حيز الوجود كما أن التحول الديمقراطي الذي طرأ على سياسات المنظومة الاشتراكية خلق مناخاً عالمياً جديداً.

خامساً: وبالرغم من تضاءل التنافس بين القوتين وتقلص خطر نشوب نزاع عالمي، وتحسن فرص تحقيق السلام – بالرغم من ذلك لا تزال حروب العدوان والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية والأرهاب والعنف المتطرف في أجزاء كبيرة في العالم مما تنعكس نتائجه المباشرة على المرأة حيث زادت حدة القهر والعنف ضدها والانتهاك الواضح لحقوق الإنسان للمرأة.

سادسا: عدم التوازن والفجوة الكبيرة بين دول الشمال والجنوب وتراكم الديون على بلدان العالم الثالث فارتفع عالمياً عدد السكان الذين يعيشون تحت وطأة الفقر، وأصبحت المرأة هي أكثر الفئات التي طالها حدة الفقر.

سابعا: في مقدمة أهداف المؤتمر يأتي تقييم استراتيجية نيروبي 1985م التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة 1986-2000م بالنسبة للحكومات والمنظمات غير الحكومية باعتبارها شركياً في التنمية وفي تنفيذها وتحقيق شعارات عقد الأمم المتحدة للمرأة التي لا زالت هي شعارات مؤتمر بكين وهي المساواة، التنمية السلام. واستند منهاج عمل المؤتمر على محاور أساسية أفضى عليها العمل التحضيري للمؤتمر من الحكومات والمنظمات غير الحكومية وجاء في تفاصيل المنهج ما يتصل بتمكين المرأة. ولتحقيق هذا الهدف تدعي الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني ومن بيئة المنظمات غير الحكومية القطاع الخاص، إلى اتخاذ تدابير استراتيجية في مجالات الاهتمام التالية، مع الاحترام التام للقيم الدينية والعرفية والثقافية، والمعتقدات الفلسفية تمشياً مع جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمحاور هي التي حواها منهاج المؤتمر شملت الآتي:

المحور الأول: عبء الفقر المتزايد، حيث يوجد الآن أثر من بليون نسمة يعيشون في ظل ظروف فقر غير مقبولة في معظم الدول النامية والأغلبية الساحقة منهم نساء. ويترتب عليه مظاهر عديدة تشمل الافتقار إلى الإيرادات وموارد الإنتاج التي تكفي ضمان دخل قومي لإقامة الخدمات الأساسية بصورة مستديمة وهذا بدوره يؤثر بصورة مباشرة على أفراد المجتمع حيث تتفشى ظواهر الجوع، سوء التغذية، عدم إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى حالة الحرمان من المشاركة في عمليات اتخاذ القرار والحياة المدنية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المشاكل. المرأة أكثرهم تضرراً، ففقر النساء له صلة مباشرة بانعدام الفرص الاقتصادية والاستغلال الذاتي وانعدام الفرص للحصول على موارد الإنتاج المختلفة، وعدم توفر قوانين العمل الكافية لحماية المرأة في مجال العمل مما يزيد من حدة البطالة والعزوف عن العمل وهذا يعمق من حدة التمييز والتفرغة في نوعية العمالة التي تخضع لها المرأة والإجراء المقترح لعلاج هذه المشكلة تبني واعتماد سياسات اقتصادية كلية واستراتيجيات تنموية تهتم باحتياجات المرأة وجهودها الرامية إلى التغلب على الفقر ضمن إطار التنمية المستدامة، تنقيح القوانين والممارسات الإدارية للاعتراف بحقوق المرأة ، الموارد الاقتصادية وضمان حصولها على هذه الموارد وتزويد المرأة بإمكانية الوصول إلى آليات ومؤسسات الإدخار والإئتمان، إجراء البحوث التي تمكن المرأة من التغلب على الفقر.

المحور الثاني: عدم المساواة في فرص التعليم والتدريب ذات النوعية الجيدة على جميع المستويات وعدم كفايتها. والإجراء المفتوح كفالة تكافؤ فرص التعليم والقضاء على الأمية بين النساء في العالم أجمع بحلول عام 2000م، تحسين إمكانية حصول المرأة على التدريب المهني، والعلم والتكنولوجيا والتعليم المستمر، وضع نظام تعليمي وتدريبي غير قائم على التمييز، تخصيص الموارد الكافية للإصلاحات التعليمية ورصد تنفيذها، وتعزيز الحق في التعليم على إمتداد العمر للبنات والنساء.

المحور الثالث: إنعدام المساواة في الرعاية الصحية والخدمات المتصلة بها، ولعلاج هذه المشكلة اقترح المؤتمر زيادة إمكانية حصول المرأة على الرعاية الصحية والخدمات والمعلومات مجاناً أو بأسعار بسيطة، الاضطلاع بمبادرات متعددة القطاعات تتصدى للأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي ووباء فيروس نقص المناعة "الإيدز" وغيرها من قضايا الصحة الجنسية والإنجابية، تشجيع البحوث ونشر المعلومات عن صحة المرأة، زيادة الموارد المخصصة لصحة المرأة ورصد متابعتها.

المحور الرابع: والمتعلق بجميع أشكال العنف ضد المرأة "وضد الطفلة" واقتراح دراسات لمعرفة أسباب العنف ضد المرأة وأساليب الوقاية منه، اتخاذ تدابير خاصة للقضاء على الاتجار بالمرأة ومساعدة النساء ضحايا العنف الناجم عن البغاء والاتجار بهن وتشجيع أشكال حل النزاعات بدون عنف والحد من حدوث انتهاك حقوق الإنسان في حالات النزاع، تقديم المساعدة إلى المرأة في معسكرات "النزوح واللجوء".

المحور الخامس: وهو آثار الاضطهاد والنزاعات المسلحة وغيرها من أنواع النزاعات على المرأة "ولاسيما النساء اللائي يعشن تحت وطأة الاحتلال الأجنبي والسيطرة الخارجية". نادى المؤتمر بالوقوف إلى جانبها وضرورة إشراكها في مفاوضات تحقيق السلام.

المحور السادس: عدم المساواة في وصول المرأة إلى عملية تحديد الهياكل والسياسات الاقتصادية وإلى العملية نفسها والمشاركة فيها. وقد أوصى الإعلان بتعزيز اعتماد المرأة على الذات بما في ذلك إمكانية الحصول على العمل وتهيئة ظروف العمل المناسبة والسيطرة على الموارد الاقتصادية "الأرض، رأس المال، وضمان الفرص الاقتصادية وكفالة حقوقها، اتخاذ إجراءات إيجابية لتيسير حصول المرأة على قدم المساواة، على الموارد وفرص العمل والاسواق والمعلومات والتكنولوجيا للمرأة المنخفضة الدخل، تعزيز القدرة الاقتصادية والشركات التجارية للمرأة ، القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع أشكال التمييز في العمل، تهيئة ظروف العمل المرنة وتحسين المداومة بين مسئوليات العمل في الأسرة للنساء والرجال.

المحور السابع: والذي يتعلق بعدم المساواة بين المرأة والرجل في أقسام السلطة وصنع القرار على جميع المستويات وركز على أهمية تمكين المرأة وتحقيق مشاركتها على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع بما في ذلك المشاركة في صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة بحسبان ذلك كله أساسياً في تحقيق المساواة والتنمية والسلم، ولذا أوصي المؤتمر باتخاذ تدابير خاصة لضمان وصول المرأة على أساس المساواة إلى هياكل السلطة وإتخاذ القرار والقيادة، وضع آليات وتوفير التدريب للمرأة لمشاركتها في العمليات الانتخابية والأنشطة السياسية والقيادية.

المحور الثامن: يتعلق بعدم وجود آليات كافية على جميع الأصعدة لتعزيز النهوض بالمرأة، وبدءاً أوصى المؤتمر بإنشاء أجهزة وظيفية وهيئات حكومية عديدة، إدماج الرؤى التي تراعي الفروق بين الجنسين في التشريعات والسياسات العامة والبرامج والمشاريع، إعداد ونشر البيانات والمعلومات المفصلة حسب النوع من أجل التخطيط والتقييم.

المحور التاسع: الافتقار إلى الوعي والالتزام بحقوق الإنسان للمرأة، والتدابير المتخذة لعلاج هذه المشكلة هو تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للمرأة من خلال التنفيذ الكامل لجميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان خاصة من خلال اتفاقية التمييز ضد المرأة، ضمان المساواة وعدم التمييز أمام القانون، تحقيق محو الأمية القانونية.

المحور العاشر: المرأة ووسائط الإعلام، حيث يجب أن تكون صورتها في الإعلام إيجابية وديمقراطية وإنسانية، ودورها في العمل في أجهزة الإعلام وأهمية هذا الدور في مواقع اتخاذ القرار، ولذلك أوصى المؤتمر بتشجيع البحوث وتنفيذ إستراتيجية للإعلام والإتصال تستهدف صورة متوازنة للمرأة والأدوار المتعددة التي تقوم بها.

المحور الحادي عشر: مساهمة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية وصون البيئة، وقد أوصى المؤتمر بإشراك المرأة إشراكاً فعالاً في صنع القرارات البيئية على جميع المستويات، ضمان الاهتمامات والمنظورات التي تراعي الفوارق بين الجنسين في السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة، تعزيز الآليات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتقييم آثار السياسات الإنمائية والبيئية على المرأة.

المحور الثاني عشر: فهو التمييز ضد الطفلة "إنتهاك حقوق البقاء والحماية والتنمية الخاصة بالطفل"، ولهذا أهتم المؤتمر باتخاذ جميع التدابير للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الطفل، القضاء على المواقف والممارسات الثقافية السلبية ضد البنات، زيادة الوعي العام بقيمه واحتياجات وحقوق الطفلة بما في ذلك الطفلة التي لها احتياجات خاصة أو تعيش ظروف صعبة فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز صورتها عن ذاتها وتقديرها لنفسها ولمكانتها، القضاء على التمييز ضد الفتيات في مجالات التعليم وتنمية المهارات والتدريب، القضاء على التمييز ضد البنات في مجال الصحة والتغذية والقضاء على الاستغلال الاقتصادي لعمل الأطفال وحماية الفتيات الصغيرات من العمل، استئصال العنف ضد الأطفال وتعزيز دور مسؤولية الأسرة في تدعيم مركز الطفلة والأنثى. وقد عقد مؤتمر المنظمات غير الحكومية تحت شعار (انظروا للعالم بعيون النساء)، وقد قدمت عشرات من أوراق العمل العلمية التي غطت جميع محاور المؤتمر الأساسية.

خلفية تاريخية عن تطور وتنمية المرأة السودانية

بدأ تاريخ مسيرة المرأة السودانية الموثق في المملكة المسيحية مروي التي تمتد بداية ظهور كوش في القرن العاشر قبل الميلاد، فكان للمرأة دور عظيم بارز، حيث نجدها في عهد الكنداكات، أي عظيمات النساء، وهن الملكات جلسن على العروش وقدن الجيوش. وقد كانت آخر كنداكة الملكة أماني تورو في القرن الأول الميلادي. أما الفترة التي تلت المسيحية هي فترة مملكة الفونج من 1504–1821، في هذه الفترة كان للمرأة السودانية نوعان من الحياة الرق والمرأة السيدة. فكانت الأمة تساهم مع بقية الرقيق في أعمال الزراعة وترعى الماشية وتستخرج من ألبانها السمن وتصنع من جلودها السروج وأغطية السيوف وطبول الفرح والموت والحرب. وتساهم بقدر كبير في الحروب، إلى جانب ذلك كان عملها داخل المنزل رعاية الأطفال والسهر على راحة أسيادها. أما المرأة السيدة فكانت عموماً أداة معطلة من الناحية الاقتصادية وهي كأداة تنشيطية وباعث متعة للرجل الذي كان يحتاج للراحة النفسية والجسمانية. ومن النساء اللاتي شاركن في القيادة في تلك الفترة منهن شعبة المرغوبية سيدة نساء الكواهلة بكرة بنت مكابر. وكان التعليم تعليماً دينياً، وكانت الشيخة لها دور في الخلوة. ومن الشيخات فاطمة بنت جابر وعائشة بنت ود القدال.

وفي العهد التركي (1821 – 1880) فقد كان عهد الخمول بالنسبة للمرأة، نجد أن المرأة لم تحظ بشيء من الاهتمام في التعليم بالرغم من التقدم في مجالات الإدارة والزراعة والثروة الحيوانية، لأن المفهوم العام بالنسبة لوضع المرأة هو أن مكانها داخل البيت. وظهر نظام الحريم الذي كان سائداً في الدولة العثمانية، وكانت المرأة في داخل هذا النظام أداة لمتعة الرجل وراحته الجسمانية والمعنوية، وأداة لحفظ النسل بعد أن ألغيت تجارة الرقيق في عام 1830م. وجاء دور المبشرين فكان لهم أثر في تعليم المرأة عن طريق الطواف داخل البيوت بعد أن عرفوا أن التقاليد السودانية في بعض الأماكن لا تسمح بخروج المرأة في وضح النهار، فكانت بداية لمهنة التوليد والتمريض.

في أيام المهدية لم يكن للمرأة وضع خاص، وظلت تمارس نشاطها العادي في الحياة العامة في أقصى الشمال وأقصى الجنوب، أما المناطق التي خضعت للمهدية فقد فرضت على المرأة أنواع من الحواجز التي حدت من نشاطها ولم تتمتع بحريتها كاملة وسمح لها بالتعليم في حدود ضيقة، وأضيف إليه راتب المهدي. ومن النساء اللاتي أسهمن مساهمة فعالة في نشر التعليم الأهلي الإسلامي الشيخة بنت عطا والشيخة خديجة الأزهرى وأخريات.

جرت محاولات عديدة لإيجاد وسيلة لدخول المرأة الحياة العامة وكان الطريق الوحيد هو التعليم. فقد كان لا بد للمرأة أن تجد وسيلة للتعليم المدني. والذي عرف في عام 1907م برفاعة على يد الشيخ بابكر بدري

والذي أراد تمكين المرأة من حقها في التعليم والمعرفة والحياة الإنسانية الكريمة وقد نجحت محاولاته إنشاء مدرسة للبنات برفاعة.

بعد نجاح التجربة أسست الحكومة مدرسة أولية في عام 1911م وبعد ذلك ازداد عدد المدارس وجاء دور العمل فكانت أول مدرسة للقابلات وكلية المعلمات في عام 1921م. وفي تلك الفترة لعبت الحركة الوطنية السودانية دوراً في تنمية المرأة وحركة المرأة السودانية عامة. ففي ثورة 1924م شاركت العازة محمد عبدالله زوجة البطل على عبد اللطيف، فكانت تقوم سرياً بالاجتماعات وبدور الاتصال بين القائد على عبد اللطيف وبقية الجماعة. وفي مؤتمر الخريجين لم تحظ المرأة بالمشاركة فيه ولم تكن النساء عضوات به نسبة للتقاليد والتغيرات غير الصائبة للدين وبأنه يعارض أي نشاط للمرأة، لكن في عام 1938م دعمت المرأة المتعلمة مؤتمر الخريجين خاصة المعلمات، الممرضات وبعض زوجات الأعضاء المساندين لخروج المرأة للحياة العامة وإسهامها فيها. وظهرت الأفكار السياسية والدعوة للتحرير فحرك ذلك وجدان الشارع والمثقفين والمثقفات معاً مطالبين بالاستقلال بل أكثر من ذلك فقد طالبت المرأة بحقوقها في العائد من الاستقلال ونيل الحقوق المتاحة للمرأة وكان ذلك في عام 1946م.

بالرغم من الصعوبات التي واجهت المرأة السودانية في ذلك الحين. إلا أننا نجد أن التعليم قد انتشر فما عاد الآباء والأمهات ينظرون إلى العلم كما في الماضي نظرة سالبة فقد شاركت المرأة في إنشاء الجمعيات فكان أول تنظيم نسائي بمدينة ود مدني في الثامن من يونيو 1944، وأُطلق عليه اسم النادي السياسي الذي كان يجمع عدداً من زوجات كبار الموظفين من السودانيات والأجنبيات، وذلك بهدف الترفيه عن أعضائه بشتى الوسائل، ونتيجة لضغوط المجتمع وعدم ارتباطه بقضايا ومعاناة المرأة لم يستمر النادي سوى ستة أشهر. ثم أنشئت رابطة المثقفات السودانيات بأم درمان عام 1947م بقيادة فاطمة طالب- خالدة زاهر بالإضافة إلى تسعة أعضاء وكان هدفهن تقديم نوع من الإرشاد والتوجيه لإخواتهن غير المتعلمات وخدمة المرأة السودانية بصفة عامة، وهذه الرابطة هي النواة الأولى التي بنيت عليها الحركة النسائية في السودان.

لقد انهارت الرابطة في ثان عهامها ذلك لتخلف المرأة والعقبات التي وضعتها الحكومو البريطانية للرابطة، هذا بجانب التباين المذهبي مما أدبى إلى توقف الرابطة. وحاولت الإدارة البريطانية جذب النساء المتعلمات إلى نشاط آخر لفشل الرابطة فنجحت في ذلك وأقامت اتحاد النساء الناطقات بالإنجليزية، كانت على رأسهن السيدة لينا مارتين، إلا أن نشاط هذه الرابطة كان محدودا لعدم قدرة أعضائها الإنغماس في المجتمع السوداني وأن عدد السودانيات الناطقات باللغة الإنجليزية في ذلك الوقت كان قليلاً. وبعد ذلك كانت جمعية ترقية المرأة التي تكونت في عام 1949م بواسطة نساء آل المهدي بمساعدة الشيخ بابكر بدري، وكان الهدف منها استيعاب الفتيات العاملات اللائي انغمسن في الرابطة وفي مقدمتهن فاطمة طالب. ولعلها جاءت كرد فعل لقيام رابطة الفتيات المثقفات ولكن لم تستمر بل انتهت بإنتهاء الرابطة مباشرة، ومن إنجازاتها ساعدت على قبول المجتمع لفكرة التنظيمات النسائية، وقد كانت الرئيسة السيدة رحمة على جاد الله زوج السيد الصديق عبد الرحمن محمد أحمد المهدي.

في نفس السنة قام تنظيم اتحاد المعلمات بأم درمان بقيادة نفيسة المليك، سعاد عبد الرحمن، وأيضاً كونت أول جمعية خيرية سميت الجمعية الخيرية بالأبيض بقيادة نفيسة كامل وسكرتارية حواء على البصير. وفي عام 1950م ثم انضمام الممرضات إلى نقابة الممرضين، وفي عام 1951م تحولت اتحاد المعلمات إلى نقابة، حيث كانت كل هذه التجمعات ضد الاستعمار كما نجد هناك رغبة أكيدة وروحاً نشيطة للعمل الجاد حتى جاء تكوين الاتحاد النسائي حيث بدأت الفكرة في الحادي والثلاثين من يوليو 1952م، وكان ذلك ضد التخلف والجهل وكل ماهو حجر عثرة في طريق المرأة، ومن أهدافه:

- رفع مستوى المرأة السودانية إجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.
- إنعاش الوعي القومي والاشتراك في الأعمال الخيرية.

من إنجازاته:

1. المشاركة الفعلية في الأعياد القومية.
2. مواصلة العمل الاجتماعي والاقتصادي على مستوى المدنية والريف.
3. مواصلة الحركة من أجل الحقوق السياسية بما يكفل للمرأة حق الترشيح والانتخاب.

وفي عهد الاستقلال انتشرت الكتابات النسائية في الصحف. خاصة المستقلة منها، بالرغم من أن كتابتهن كانت تحت أسماء مستعارة. وبصور عامة ساعد وجود الديمقراطية بعد الاستقلال في تحريك الاتحاد النسائي بصورة أكبر ونجح في تحقيق بعض مطالبه. وقد ازدهر الاتحاد في تلك الفترة وازاد نشاطه في بعض المدن الكبرى. وقد وطد الاتحاد علاقته مع الدول المجاورة مثل مصر، وقد انضم إلى الاتحاد النسائي العربي. وقد نجح الاتحاد في تعيين إحدى عضواته في اللجنة الدستورية، التي كان مناطاً بها إعداد وثيقة للدستور للبلاد، وهذه السيدة هي ثريا الدرديري. وقد طالب الاتحاد اللجنة الدستورية بإعطاء النساء الحق في التصويت والانتخاب، الحق في العمل، المساواة في الأجر، حماية الأسرة. وفي عهد الديمقراطية الثانية اكتسبت المرأة السودانية جميع حقوقها السياسية، وقد شاركت في الانتخابات لأول مرة في السودان. وقد فازت السيدة/ فاطمة أحمد إبراهيم بمقعد ضمن دوائر الخريجين كمرشحة مستقلة، وقد كانت أول سودانية تدخل البرلمان. وقد مهدت بذلك الطريق لبقية السودانيات. وقد أدى هذا إلى تسارع بقية الأحزاب السياسية لإنضمام المرأة لها حتى تحصل على أكبر عدد من الأصوات. فزادت بذلك مشاركة المرأة في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية. كما دخلت المرأة السودانية مجالات مهنية أخرى مثل القضاء والسلك الدبلوماسي.

وعندما جاءت ثورة الخامس والعشرين من مايو 1969م حل الاتحاد النسائي وكون تنظيم جديد بدلاً عنه سمي باتحاد نساء السودان، وقد كان ذلك في عام 1971م. وقد قام هذا الاتحاد على أكتاف الاتحاد النسائي المنحل. وتولت رئاسة الاتحاد الجديد الجديد السيدة نفيسة كامل وسكرتارية محاسن عبد العال وقد كان لاتحاد نساء السودان مشاركة فعالة في مختلف الأنشطة الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالمرأة. ومثال لذلك المشاركة في المؤتمر الأول المعني بالمرأة في مدينة نيومكسيكو بالمكسيك. ومثال آخر لمشاركة المرأة الفعلية هو تعيين أول نائبة لوزير الشباب وقد أشركتها الثورة في المكتب السياسي وعينتها عضواً فيه، وقد انتخبت أربع عشرة منهن لمجلس الشعب الذي كان من مهامه وضع الدستور الدائم للبلاد. ومن هذا يتضح أن المرأة السودانية قادرة على المساهمة في النشاط العالمي بنفس القدرة والقوة التي تساهم بها في التطور الداخلي للسودان. وعند تولي الإنقاذ في عام 1989م حكم البلاد أصدر مجلس الثورة قراراً بقيام مؤتمر يعني بدور المرأة في حكومة الإنقاذ. وقد أقيم هذا المؤتمر في عام 1990م والذي شاركت فيه جميع قطاعات المرأة وقد أوصى هذا المؤتمر بالآتي:

1. قيام تنظيم جديد للنساء سمي الاتحاد العام للمرأة السودانية مع تكوين لجنة لتدوين تاريخ المرأة السودانية.

2. إدخال التكنولوجيا المناسبة والملائمة للبيئة والموارد الطبيعية لمساعدة النساء للتغلب على الصعوبات في الحياة سواء أكانت في البيت أو العمل.

3. تكوين مجلس قومي لتنمية المرأة مع مناصرة الحكومة للتعليم المفتوح بحيث لا يجب ترك المهمة للمنظمات الأجنبية.

4. مراجعة قوانين العمل لمعالجة النواحي السلبية التي تؤثر على المرأة، وقد تم إنشاء الاتحاد العام للمرأة السودانية في عام 1990م ومن أهدافه: "التصدي لمعالجة مشاكل المرأة من خلال دراسات علمية، تحرير المرأة من قيود الخرافات والأمراض الاجتماعية والثقافية، والاهتمام والوعي بمشاكل المرأة عالمياً وإيلاء اهتمام خاص بمشالك المرأة العاملة.

مما سبق فإن العوامل التي ساعدت على ظهور الحركة النسائية في السودان تتحدد في:

أولاً: إنتشار التعليم أحد أهم العوامل التي ساعدت على رفع وعي المرأة السودانية والمشاركة الفعالة في الأمور التي تخصها سواء أكانت الأسرة أو الوطن. بذلك عبرت المرأة خطوات واسعة في الحصول على حقوقها الاجتماعية والسياسية. وقد كانت بداية للحركة الوطنية التي أيقظت الوعي القومي لدى أوليات النساء المتعلمات اللائي عملن في التعليم خلال عهد الاستعمار.

ثانياً: دخول المرأة مجال العمل العام وهو العامل الثاني الذي ساعد في ظهور الحركة النسائية، وقد بدأت المرأة المشاركة في العمل من خلال قطاعي التعليم والصحة والذي أدى إلى التدريب في مجال التعليم والخدمات الصحية وأمن على المساواة في شروط وفرص العمل. هذا وقد تضمن ذلك استراتيجيات وتنمية المرأة.

بعض قضايا المرأة في السودان

هذا الجزء يستعرض بعض القضايا التي تواجه المرأة في إطار البيئة السودانية.

التنمية الريفية في جوهرها، تتضمن تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع ما بغرض استئصال الفقر من أفراد المجتمعات الريفية. وذلك من خلال الدفع المستمر في مستوى دخولهم ومشاركتهم الذاتية في عمليات التنمية. وكثيراً ما يلتقى الجهد الشعبي بالجهد الرسمي والذي يتمثل في البنيات الأساسية التي توفرها الدولة.

لقد بدأ الاهتمام بشئون المرأة وتطويرها على المستوى العالمي، في السبعينات من قبل المنظمات والحكومات حيث كان الاهتمام منصباً على الدول النامية من أجل إعطاء المرأة وضعاً أفضل، وتقدير مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم التنمية الثقافية والسياسية. ولتحقيق هذا الوضع، شهدت الساحة الدولية حركة نشطة في مجال تطوير المرأة الريفية واستنهاض الحكومات في الدول النامية للالتفات إلى المرأة وإعطائها موقع أفضل لمساهمتها في التنمية الاقتصادية. لذا انعقدت أربعة مؤتمرات دولية تعني بشئون المرأة حيث انعقد المؤتمر الأول في عام 1975م في المكسيك، وقد أعدت خطة عمل للفترة من 1975 – 1985م والتي اعتبرت عقد المرأة. وانعقد المؤتمر الثاني لنفس الغرض في كوبنهاجن في عام 1980م. والذي تم فيه اعتماد برنامج عمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة . ثم انعقد المؤتمر الرابع للمرأة في سبتمبر 1995م في بكين من أجل المساواة والتنمية والسلام.

وجهت العديد من المنظمات عناية كبيرة لاحتياجات المرأة خاصة المرأة الريفية مثل منظمة الأغذية العالمية الزراعة التابعة للأمم المتحدة. وأنشأت المشروعات النسوية في منطقة الأمم المتحدة، ولكنها حتى عام 1977م كانت تتعلق بالموضوعات (التقليدية، مثل الاقتصاد المنزلي، والتغذية ورعاية الأطفال، وكانت تتأثر بالتمييز بين دور كل من الجنسين، وقد كانت المرأة تعتبر زوجة فقط، بسبب فقدها السيطرة على الموارد، مثل الأرض ورأس المال هذا وقد أثبتت الدراسات التي أجريت لاحقاً أن للمرأة دوراً انتاجياً هاماً في الزراعة مما أدى إلى النظر للمرأة على أنها من الموارد البشرية غير المستثمرة. وضعت عدة مراحل لإدماج المرأة في عمليات التنمية، تهدف إلى تقييم مساهمة المرأة وتوعيتها، حيث أنشأت مشروعات تتعلق غالبيتها بالانتاج الزراعي، مع الأخذ في الاعتبار الدور الذي تقوم به المرأة في المنزل مع مساندة المرأة ومساعدتها في تحسين وضعها، مما يؤدي إلى تحسين التغذية للأسرة وللمرأة نفسها, ورفع مستوى الدخل ومساعدتها في القيام بمهامها على نحو أكثر كفاءة.

المعوقات المرتبطة بدور المرأة في التنمية

1. **افتراضاً:** أن الدولة ستأمن الحصول على الموارد الضرورية للمرأة وإن ذلك من الأسبقيات لمتخذي القرار. بينما في واقع الحال لا تشكل ذلك أولوية لمتخذي القرار خاصة وأن المرأة ليست جزءاً من عملية اتخاذ القرار.

2. المصطلح "المرأة والتنمية" يتجاهلها ويغفل عنها العادات والتقاليد السائدة في بلدان العالم الثالث، حيث تحدد هذه العادات والتقاليد بين الرجل والمرأة من حيث الأدوار والوظائف. وبالتالي تحصل إعاقة للحاجات العملية، ويمنع من وصول وحصول النساء عليها. لأن في هذه المجتمعات، الرجل هو الذي يقرر حول الحصول والوصول إلى الموارد وإدارتها.

3. في حالة ما يتم توفر المطلوبات العملية للنساء، وإمكانية حصولهن عليها، فإن برامج تنمية المرأة لم تساعد في خلاص المرأة وإبعادها عن النظرة والوضع التقليدي، حيث تيم النظر إليها كأداءة مساعدة في العملية الإنتاجية – هذا أدى إلى وضع القيود أمام كل المحاولات الرامية لتنمية المرأة ومشاركتها السياسية والاجتماعية والثقافية.

العادات والتقاليد التي تعيق تنمية المرأة

التركيز على العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمعات المحلية المختلفة، وذلك محاولة لإزالة الفجوة وخلق توازن في السلطة لصالح أو تفضيل المرأة.
وعلاقة الرجل والمرأة تتحدد بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع المحلي، بجانب الوضع الاقتصادي والسياسي والثقافي لمفهوم الجندر (Gender) والتنمية تهدف إلى تغيير العادات والتقاليد والأخلاق التي تعيق تنمية المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل، وتمنع من استفادتهم الكاملة من الموارد المتوفرة، كذلك يهتم هذا المفهوم بالتوزيع العادل وتوفير الموارد والفرص للجنسين.

لم يستمر برنامج تنمية النساء وذلك لعوامل عديدة من بينها:

1. المقاومة التي وجدتها تلك المفاهيم والأطر النظرية في معظم بلدان العالم الثالث.

2. التطبيقات العملية لهذه المفاهيم، خاصة مفهوم التنمية، وإشراك النوع، قد تجاهل المحتوى وركز على العملية.

بناء قدرات المرأة وتمكينها بوسائل الإنتاج

من أجل تعريف وتحديد المتطلبات العملية لوسائل الإنتاج والخدمات وتدريب المرأة عليها. لا بد في البداية من إجراء تحليل نوعي، وفي هذا التحليل تحدد وتعرف متطلبات النساء وتعريف النساء المستهدفات، بسبب أن النساء لسن مجموعة واحدة، وإنما يتأثرن بالمجتمع من حولهن. ولذلك "تختلف الاحتياجات، ويختلف نوع التدريب". ومن المشروعات التي تم تنفيذها – والتي ركزت على ما يخص متطلبات المرأة شمل النواحي الآتية:

1- محال العمل المنزلي المحلي.

2- القطاع الهامشي غير الرسمي.

3- مجال الزراعة التقليدية.

وقد خلص من ذلك أن أهم المتطلبات العملية، خاصة الحاجات التي تسهل حياة المرأة وتمكنها من أن تعلب دورها الاجتماعي والبيولوجي، تتلخص في الآتي:

1. لابد من منح وتوفير الحد الأدنى من الرفاهية فيما يخص الغذاء، والملبس والدواء والتعليم ليست فقط للمرأة، وإنما أيضاً لأطفالها.

2. الحصول على مدخلات الإنتاج، مهما تكن. إضافة إلى التمويل والتدريب، والمدخلات تشمل الزراعية والمهنية والفنية والتسويقية.

3. رفع وعي المرأة من خلال العمل التنظيمي والمنظمات غير الحكومية، وبالمثل من خلال التعليم والتدريب.

4. ا لمشاركة الفاعلة والفعالة، وهذا يتطلب مجالات واسعة في حالة المشروعات والخدمات التي يتم إدخالها أو تنفيذها.

5. التمكين: وهذا يعني تدريب أكثر النساء وإنشاء مراكز متخصصة تهتم بموضوعات الجندر وتقوم بتدريب عن اتخاذ القرار، القيادة، فن الاتصال، نظم حفظ الوثائق، المحاسبة، إدارة المشروعات، دراسة الجدوى، والإرشاد النوعي والصناعي والزراعي.

أسباب ضعف مشاركة المرأة

1. عدم تضمين النساء في مشروعات.

2. عدم استشارتهن حيث أن المشاركة تشكل أحد مناهج تنمية المرأة.

3. عدم اعتبارهن منتفعين أساسيين.

4. عدم وضع الأولويات العاجلة الخاصة بالنساء.

5. عدم وضع اعتبار لدورهن الاجتماعي والانجابي.

6. المشروعات التي قامت لم تحسن من وضع المرأة، بل أضافت أعباء على أعباءها.

7. المشروعات لم تمكنهم من اتخاذ القرار.

8. المشروعات لم تضع اعتبار لظروف المرأة المحيطة بها.

9. لم يتدم إدخال التكنولوجيا التطبيقية في المشروعات ولم يتم التديري عليها.

10. عدم تمكين المرأة من إدارة عائدات المشاريع.

11. المرأة ليست هي المالكة لهذه المشاريع ولا تتحك في إدارتها.

المتطلبات الاستراتيجية

هنالك طرق إجرائية وبعض الإصلاحات الهيكلية والتي تساعد مستقبلاً في إنجاز مهمة إعداد استراتيجية تستهدف قضايا المرأة مثل القوانين والسياسات التي تساعد علي اجتثاث كل اشكال التفرقة والعنف ضد المرأة ومساعدتها في عبور فجوة النوع.

كانت المرأة على مر العصور ومازالت منتجة في عملها سواء في البيت أو المجالات الاقتصادية بمختلف أنماطها (الرعي، الصيد، الزراعة والصناعة .... إلخ) فهي المسؤولة عن تربية الأطفال ورعيتهم وتحمل مسؤولية المنزل هذا وإلى جانب دورها كأم وزوجة تقوم بعملها خارج المنزل جنباً إلى جنب مع الرجل بل وكانت مهامها الانتاجية تفوق أحياناً مهام الرجل فنجد أن النساء الريفيات يعملن في الزراعة بكامل فروعها ولو أن عملهن في مجال الانتاج النباتي وتربية الحيوان يفوق بكثير عملهن في مجالات أخرى. وبالطبع المرأة في الريف السوداني تتشابه مع نساء العالم في تحمل الأعباء المنزلية من عمليات التنظيف والغسيل وتحضير الطعام وتأمين مؤونة البيت والعناية بالأطفال وشؤونهم، أي تؤدي الأدوار الثلاث الرئيسية الخاصة بالنساء والدور الإنجابي، الدور الاجتماعي، والدور الأهم هو الدور الانتاجي.

يشير التقسيم للعمل بين الجنسين في الزراعة إلى مساهمة المرأة الواضحة في جميع مراحله ولكن دورها الأبرز يأتي في العمليات اليدوية والتي تحتاج إلى كثير من الصبر والتحمل كما تتولى المرأة عمليات التعشيب والاحتطاب والتصنيع المنزلي. بينما يشير التقسيم النوعي للعمل بين الجنسين في رعاية الحيوان إلى أن متوسط نسبة مساهمة المرأة بمعظم العمليات إذا لم نقل كلها بدءاً من التصنيع المنزلي والحلابة والرعي وتنظيف الحظائر والتغذية والعناية بالمواليد والإشراف على الولادة والتسويق وحتى الرعاية الصحية وتسريب الأغنام. كما تساهم المرأة في تربية الدواجن وتربية الحيوان، وإضافة لما ورد أعلاه فإلإناث مسؤولات عن معظم الأعباء المنزلية إذ أنهن مسؤولات بالكامل عن تنظيف المنزل والاهتمام بالاطفال وجمع الحطب للوقود وصنع الخبز... إلخ. في حين تكون السيادة للذكور (الآباء، الأبناء) في أداة وظيفة التسويق. وبالطبع تتنوع المعوقات التي تواجه المرأة الريفية بتنوع الأدوار التي تقوم بها والتي تستوجب معالجتها وتذليلها بغية إدماج النساء الريفيات في عملية التنمية على أحس وجه منها معوقات أساسها اجتماعي ومنها معوقات اقتصادية بالاضافة إلى المعوقات ذات الطابع المؤسساتي وبضوء المعوقات يمكن استخلاص الاحتياجات اللازمة للنهوض بواقع المرأة الريفية والتي انعكست على شكل استراتيجية تبنتها وزارة الإصلاح الزراعي لتنمية المرأة الريفية علماً أن هذه الاستراتيجية المقترحة هي جزء من الاستراتيجية الوطنية للمرأة والتي أعدت بعد مؤتمر بكين عام 1995م لتكون منهاج عمل للحكومة السودانية. ويشارك في تنفيذها العديد من الوزارت والمنظمات الشعبية والتي يتم التنسيق بينها وبين الزراعة والإصلاح الزراعي في مجال تنمية المرأة الريفية وأهم هذه الجهات هي الاتحاد النسائي العام، وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل.

إن المرأة تتميز مشاركتها في الحياة العامة بالثنائية فهي بجانب أعمال المنزل العديدة والمختلفة تقوم بدور إنتاجي مباشر ولقد أصبحت الاقتصاديات التطبيقية الحديثة تفرد فرعاً من فروعها يركز على: اقتصاديات البيت وفي إطاره يتم تقدير قيم نقدية للأعمال التي تقوم بها المرأة ويستفاد في ذلك بأساليب التحليل الاقتصادية المختلفة. ومن ذلك نخلص إلى أن كل أنشطة المرأة بشقيها المنزلي والإنتاجي تشكل نشاطاً اقتصادياً له جدوي اقتصادية في إطار اقتصاديات الأسرة. ولأجل معالجة القضايا المتصلة من تنمية المرأة فأدناه تغطية المحاور التي لا بد من التركيز عليها:

المرأة والاقتصاد

1. العمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي ذلك من خلال تزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة وتشجيعها على استخدام المكننة والتقنيات الحديثة في العمل الزراعي.

2. رفع مستوى أداء المرأة في الإنتاج الحيواني ذلك بتوفير المعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال إقامة دورات تدريبية وتشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة.

3. تشجيع وتدريب المرأة على تأسيس المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل وكيفية إدارتها والإستفادة منها وكذلك تدريبها على عملية الحصول على القروض المصرفية لتمويل هذه المشاريع.

4. إرشاد وتدريب المرأة الريفية على إنشاء الحدائق المنزلية والاستفادة منها بتحقيق الاكتفاء الذاتي لغذاء الأسرة.

5. السعي لإيجاد الشروط الملائمة لوصول الخدمات الزراعية الحديثة للنساء.

6. زيادة إعداد المرشدات وخاصة في الأماكن التي يكثر فيها عمل المرأة.

7. زيادة الاستفادة من وسائل التكنولوجيا البسيطة خاصة في ميادين التعشيب، جمع المحاصيل، تعبئة المحاصيل، والمهام الأخرى التي تقوم بها المرأة في العمليات الزراعية، والعمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي والحيواني من جراء تزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة من خلال الأنشطة الإرشادية المختلفة.

8. تحديد نسبة مئوية من كل مشاريع الإقراض المتاحة للمرأة (20%) على الأقل في البداية حتى تستطيع المرأة الحصول على 50% من القروض مستقبلاً.

9. القيام بمشاريع للوزارة لتشجيع النساء على استخدام جزء من منافع العملية الزراعية للاستثمار طويل المدى أو لتأمينها.

10. القيام بمشاريع مدرة للدخل للنساء الفقيرات خاصة اللواتي يعُلن أسر.

11. دعم وتدريب المرأة على تسويق ناتجها الزراعي والحيواني والصناعي والزراعي بشكل مربح.

12. تحقيق الإكتفاء الذاتي للأسرة عن طريق زراعة الحدائق المنزلية بالاضافة إلى رفع مستوى معيشة الأسرة اقتصادياً واجتماعياً.

13. إكساب المرأة المهارات اللازمة لإدارة المنزل بشكل جيد يرفع مستوى معيشة الأسرة اقتصادياً واجتماعاً.

14. إكساب المرأة المهارات اللازمة لإتقان الصناعات الريفية التقليدي منها والحديث كمصادر مدرة للدخل.

15. تشجيع النساء على الإنضمام إلى الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك من أجل الاستفادة من عملية الإقراض وتشجيع العمل الجماعي المنظم.

16. تخصيص قسم من الأراضي غير المحررة (المستصلحة) لتمليكها إلى النساء وخاصة المعيلات للأسر.

المرأة والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة

1. تنفيذ حملات توعية اجتماعية حول الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتستهدف القضاء على المفاهيم الخاطئة لتبرير كثرة الأطفال مثل الفهم الخاطئ لوجهة نظر الدين في تنظيم الأسرة، سيادة مفهوم أن كثرة الأولاد تمنع الزوج من الزواج بأخرى، إنجاب مواليد حتى يأتي الذكر، إقناع الرجال ببرامج تنظيم الأسرة.

2. المشاركة في برامج تخفيض معدلات الخصوبة إلى دون خمسة أطفال لكل سيدة.

3. المشاركة في البرامج والحملات الهادفة إلى رفع مستوى الوعي الصحي لدى المرأة ذلك حول قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وإرشادها إلى إتباع الطرق الصحيحة للمباعدة بين فترات الحمل ومعرفة سن الإنجاب وما هي الوسائل المتعددة لمنع الحمل وفوائدها وسلبياتها.

الطفولة والأمومة السليمة

1. التركيز من خلال البرامج الإرشادية الصحية على الفئات الأكثر تعرضاً للإصابات كالأمهات الحوامل والأطفال.

2. المشاركة في تنفيذ البرامج الهادفة إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال دون السنة ودون الخمس سنوات إنسجاماً مع خطط الدولة بهذا الشأن.

3. إرشاد المرأة حول كيفية الحفاظ على البيئة المنزلية وتجنب الحوادث المنزلية التي تحدث بسبب التعرض للتيار الكهربائي والمواد السامة والعقاقير والأدوات الحادة.

4. تع ريف الأم والأب بحقوق الطفل وضرورة مراعاتها تمشياً مع المواثيق الدولية.

5. تشجيع النساء لممارسة الرضاعة الطبيعية للأطفال لمدة سنتين على الأقل وكذلك إعطاء الطفل لقاحاته التامة ومراقبة نموه بمراحله العمرية وإرشادها بزيارة المراكز الصحية هي وطفلها باستمرار.

6. التنبيه لعدم ممارسة أي شكل من أشكال العنق والاستغلال على الطفل.

7. إرشاد المرأة لأهمية تحقيق الإنسجام العائلي والجو اللطيف بين أفراد العائلة كي ينمو الطفل بدون اية ضغوطات أو إعاقات نفسية.

وأما الأمومة السليمة فتتحقق بـ:

1. إرشاد المرأة الحامل إلى أهمية الخضوع إلى الرعاية الصحية أثناء فترة الحمل، واتباعها الأنظمة الغذائية المتوازنة والابتعاد عن التدخين أثناء فترة الحمل والتأكيد ع لى أن تتم عملية الولادة بإشراف الطبيب أو القابلة.

2. تثقيف النساء بالأمراض الخاصة بالنساء وأعراضها والوقاية منها وكذلك الأمراض التي تصيب الأم بعد الولادة والتي قد تصيب الأطفال وأعراضها والوقاية منها.

3. تدريب ربات البيوت على التمريض في المنزل للعناية بأفراد الأسرة.

السكن الريفي الصحي

1. إشاد المرأة لأهمية توافر الشروط الصحية للسكن مع إضاءة وتهوية وتوفير مياه نظيفة وشبكة صرف صحي ... إلخ.

2. إرشاد المرأة لأهمية الفصل بين سكن المرأة والأماكن المخصصة للحيوانات.

3. تعريف المرأة بالأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان وأعراضها والوقاية منها.

4. إرشاد المرأة لأهمية تخصيص أماكن للطبخ والحمام بشكل صحي نظيف ومستقل.

5. إرشاد المرأة إلى أهمية تعقيم مياه الشرب والتخلص من الفضلات والحشرات والقوارض.

6. المشاركة الفعالة في تنمية وتنفيذ برامج القرى الصحية لما لها من أهمية.

الصحة والغذاء

1. إرشاد المرأة إلى الطرق الصحيحة في طهي الطعام التي تساعد على حفظ الفوائد الغذائية وعناصرها الهامة في هذا الطعام.

2. تعريف المرأة بأهمية تناول الوجبات الغذائية المتوازنة والمتنوعة لتوفير العناصر الغذائية اللازمة لكافة أفراد العائلة من خلال تعريفها بمحتوى كل مادة غذائية من العناصر وتأثير نقصانها على صحة الإنسان.

3. إرشاد المرأة إلى أهمية مراعاة أصول النظافة وبخاصة للمواد التي تؤكل نية.

4. تشجيع مساهمة المرأة في إنتاج الغذاء والعمل على زيادة كفاءتها في معالجة مواضيع الأمن الغذائي.

المرأة والتعليم

1. التنسيق مع الجهات المعنية بمسائل محو الأمية لوضع خطة لتعليم الكبار من النساء في ضوء استراتيجية الدولة في هذا المجال.

2. المساهمة في تنفيذ برامج محو الأمية في الريف بغية التخلص من هذه المشكلة نهائياً وبخاصة لدى النساء.

3. تضمين البرامج الإرشادية ضرورة تعليم الفتيات على الأقل على مستوى التعليم الإلزامي.

4. تشجيع الإناث الريفيات الراغبات في متابعة التعليم ما بعد الإلزامي وإيلائهم العناية الكافية للإرتقاء بواقعهم.

5. استعراض مناهج الكليات والمدارس الزراعية لاستكشاف الصور النمطية للمرأة والرجل وإعادة صياغة هذه المناهج بحيث يتم إدراج النوع فيها.

6. تشجيع النساء للإنخراط في جميع مجالات التعليم الزراعي وعدم تخصيصها في بعض التخصصات التقليدية.

7. التخطيط والتنفيذ لبرامج التعليم الوظيفي للنساء.

المرأة والبيئة

1. رفع مستوى الوعي البيئي للمرأة من خلال إدماج مفاهيم هذا الوعي بالبرامج الإرشادية مثل مفاهيم الحفاظ على الموارد الطبيعية والمرافق الحيوية والأساسية.

2. العمل على إدماج المرأة الريفية في المساهمة بالمشاريع التنموية الهادفة إلى مكافحة التصحر وإنشاء الحزام الأخضر والحفاظ على الغابة وعدم فلاحة الأرض.

3. تعزيز إجراء البحوث والدراسات بالتعاون مع المؤسسات المعنية وطنياً وعربياً ودولياً حول دور المرأة في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وإبراز دور المرأة في الحفاظ عليها.

4. إرشاد المرأة لأهمية كيفية إقامة الحدائق المنزلية أحد صمامات الأمان للبيئة.

المرأة والإعلام

1. استخدام وسائل الاتصال الجماهيري والجماعي والفردي من قبل المرشدين والمرشدات الزراعيات لزيادة إدراك كل من الرجال والنساء بأهمية الالتزام بحقوق المرأة القانونية في الإرشاد خاصة فيما يتعلق بالأرض والموارد الاقتصادية الأخرى.

2. تطوير المواد الإعلامية التي تظهر مهارات المرأة وتعزز الدور الذي تقوم به في الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات الريفية والمشاريع الإنتاجية ومشاركتها في عملية التنمية مشاركة فعالة.

3. إعداد وتنفيذ برامج إعلامية (مسموعة، مقروءة، مرئية) هادفة إلى رفع مستوى الوعي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمرأة.

4. إعداد البرامج الإعلامية الخاصة بالمرأة الريفية الهادفة إلى إكسابها مهارات وتقنيات خاصة مثل الصناعات الريفية والمهارات الزراعية.

5. الإستفادة من البرامج الإعلامية بتعزيز الدور الذي تقوم به المرأة في الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات الريفية والمشاريع الإنتاجية وكذلك التي تعني بتنظيم الأسرة وتحسن النظرة إلى المرأة وتقوية الروابط الاسرية وشؤون الحياة المنزلية.

المرأة والقانون

توعية المرأة الريفية بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية مثل حقها بملكية الأراضي الزراعية، حث الإرث، الحضانة، التعليم، الصحة، المساواة بينها وبين الرجل، وكذلك توعيتها بحقوقها في قضايا الزواج والطلاق مثل الرضا بالزواج، الأهلية وسن الزواج، حقوق الزوجة وحقوق الزوج، حق المهر... إلخ.

المرأة والمحور الاجتماعي

1. إنشاء وحدات لرعاية الأطفال في كل قرية.

2. إنشاء حضانات لرعاية الأطفال في المناطق الزراعية.

3. التنسيق مع الجهات الأخرى لتأمين الخدمات للمرأة (المياه النقية إلى المنازل ، الصرف الصحي، استخدام المواقد الغازية).

4. العمل على إزالة الفقر وأسبابه من خلال إدماج المرأة في المشاريع التنموية والإستفادة منها.

5. إعطاء المرأة فرص للاستفادة وإدارة المشاريع الخاصة من خلال تشجيع مشاريع المجتمعات المحلية والصندوق الدوار لقروض المرأة.

6. إعداد وتنفيذ برامج لرفع وعي المرأة وتثقيفها حول بعض المسائل الاجتماعية المرتبطة بقيم تقليدية قديمة مثل غلاء المهور، زواج الأقارب، زواج البدائل، الزواج المبكر، تعدد الزوجات، الطلاق، وعادات الزواج، النزاعات القبلية.

محور المرأة وواقع اتخاذ القرار

1. تحسين الموارد التدريبية لتدريب النساء على مهارات القيادة وتعزيز دور المجموعات الفلاحية النسائية في القرى.

2. زيادة مشاركة النساء في الجمعيات التعاونية الزراعية وزيادة مشاركتهن بصورة أكبر في المجالس الإدارية لهذه الجمعيات.

3. إنشاء لجان إدارية للمتابعة والتقييم للمشاريع المختلفة من الجمهور المستهدف وتخصيص نسبة من مقاعد مجلس الإدارة للنساء ولا تقل هذه النسبة بحال من الأحوال عن 30% وتشجيع زيادة هذه النسبة بالتدرج لتصل إلى 50%.

المرأة والتنمية

هذا الجزء الختامي من هذه الورقة يتناول بالعرض والتحليل في إطار ما جاء في الأجزاء السابقة، لواقع إدماج المرأة في التنمية كحالة تطبيقية ولقد تم اختبار المرأة فيما وجدته من فرص للتحديث والتنمية لاسباب سياسية واقتصادية واجتماعية. ولعل التحول الملحوظ لأهمية التنمية المجتمعية قاد إلى الالتفات إلى المكون النسائي (الشق المهمل) وطفت على السح بعض الأطر النظرية لبرامج تنمية المرأة في إطار:

- ما تقدمه التنمية للمرأة في سبيل تعزيز وضعها والعناية بدورها الإنجابي.
- ما تقدمه المرأة للتنمية بعد إدماجها واشتراكها الفاعل والكامل في العملية التنموية.

ورغماً عن ذلك فقد ظلت السياسات الحكومية عاجزة عن توفير الاحتياجات الأساسية العملية للمرأة بسبب (شح الموارد، عدم الإدراج كأولوية) وفي أحسن الحالات لا يخرج توفير هذه الاحتياجات عن نطاق ترسيخ دور المرأة النمطي والإنجابي أو كعامل مساعد في العملية الإنتاجية. لم يكن وضع النساء أحسن حالاً، حيث خلت السياسة التنموية من أي إشارات إيجابية بقضايا المرأة ابتداء من أيام الإدارة البريطانية مروراً بالخطة العشرية 1961-17 والخمسية 1970-75 والسداسية 1977-87 وصولاً للإستراتيجية القومية الشاملة، على الرغم من أن المرأة تشكل إسهاماً بنسبة 85% من قوة العمل لبرامج الأمن الغذائي وتنمية القطاع الزراعي.

إن كل أدبيات اللجان الحكومية والورش والندوات والتقاريرالتي حاولت معالجة وضع قوة العمل بصورة عامة والمرأة بصورة خاصة ظلت هذه التقارير مهمومة بوصف أعراض المشكلة في إطار مصالح الشرائح التي ينحدر منها كاتبي التقارير، تلبية لمطلوبات نظرية (إن السودان يمر بمرحلة تحولات أساسية نحو التحديث والتحرير الاقتصادي) وأسباب كالتحولات على صعيد الاقتصاد العالمي الذي قاد إلى حدة التنافس وسط قوة العمل أو سبب تدني المعونات الأجنبية أو الإختلال الهيكلي، كل هذه الأوصاف لا ترق أن تكون أسباباً مضوعية تعبر عن وضع المرأة في السودان عامة. ولهذا فإن أي باحث معني بمعالجة مشكلة إدماج النوع الاجتماعي في السودان عليه أن يضع نصب عينيه الحقائق التالية:

- وجود مجموعة من الإختلالات في التوازن بين العرض والطلب للقوى العاملة في مختلف القطاعات.
- كافة التقارير الصادرة من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في العشرين سنة الماضية لا تعبر عن الواقع الفعلي للمشكلة، وذلك لاعتماد هذه التاقرير على إجصاءات تجانبها الدقة والموضوعية.
- التقارير التي عالجت البيانات – على عوجها – لم تعكس حقيقة وضع شرائح القوى العاملة اجتماعياً واحتياجاتها، وبالتالي جاءت النتائج أكثر تعبيراً عن القطاعات المنظمة، بينما أهملت التقارير الحجم الحقيقي للمشكلة وسط القطاعات غير المنظمة، ومعلوم أن المرأة تمثل نسبة 85% منه.

وإجمالاً، فإن السياسات التنموية ظلت عاجزة عن ابتداع منهجاً وظيفياً يضمن إدماج للنوع وردماً للفجوة، مصحوباً ذلك بغياب تام لإشاعة المفهوم وتوحيد المفاهيم.

قراءة في تجربة المرأة

عندما تسلم الإدارة البريطانية مقاليد الأمور في السودان عملت على تخطيط السودان بهدف أن يتسق مع احتياجات التطور الرأسمالي العالمي والمتمثلة في:

- تحويل السودان إلى مزرعة لإنتاج المواد الأولية بأقل تكلفة.
- استمرارية تدفق المنتجات الأولية مع استدامة المجتمع المحلي استهلاكياً.

ولتحقيق الهدفين السابقين كان الشرط هو ضرورة استدامة القوى المنتجة في كامل قواها لأجل ضمان تدفق المنتجات، ولهذا فإن الإدارة عملت على إصدار مجموعة من التشريعات والسياسات أسمتها سياسات الحفاظ والتثبيت. تستند على تنفيذ حزمة من القوانين الصارمة لأجل الإبقاء على القوى العاملة في كامل صحتها.

الشاهد أن الإدارة البريطانية كانت قد وجدت مفرادات المجتمع المحلي في حالة من التراوح الاجتماعي والملكية الجماعية للأرض، فالمجتمع القائم آنذاك كان مجتمعاً رعوياً زراعياً تسيرط عليه بناه الداخلية وروح الأسرة الممتدة والعائلة، وتسوده روح التكافل والقيم الجماعية، وقد استفادت الإدارة الجديدة في تخطيط المشروع من هذه الأرضية، فقسمت العمل استناداً على تلك الروح، إضافة إلى أن المخططين استندوا على تطبيقات نظرية البؤرة والمحيط والتي تنصف على: (اختيار منطقة ذات ملامح إيجابية من النواحي التخطيطية وحشدها بمجموعة من الملتزمات التقنية الاستثمارية لتتحول إلى منطقة نشاط استثماري فتصبح جاذبة لمجموعات تملك قوة العمل من المناطق المحيطة وتساهم في زيادة مداخيلهم النقدية فتتغير أنماطهم الاستهلاكية، وبالتالي ينتج عن كل هذا تنمية منطقتين في آن واحد). ولهذا فإن هذه السياسة التي اعتمدت منذ اليوم الأول على العمال الزراعيين المتاخمين، حولت مفرادات المجتمع المحلي إلى إداريين للعملية التنموية المحلية، ويوماً بعد يوم تم تقسيم العمل استناداً على هذه الضرورات، فبينما تحول المزارع الرجل إلى مدير للعملية الإنتاجية، تحول دور المرأة بصورة مركزية إلى إنجاب الأطفال ورعايتهم، إضافة إلى العناية بالمسنين غير أن التغييرات التي طرأت على الأسرة خلال الخمسين سنة الماضية تاريخياً واجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً، أسهمت تلك التغييرات في بني الأسرة ووظائفها كما أسهم في تغيير أدوار المرأة.

إن الحراك الاجتماعي في الشرائح المجتمعية للمرأة الريفية سواء أكان هذا الحراك موضوعياً أو قسرياً، فقد أجبر المرأة الريفية إلى زيادة نسبة

مشاركتها استجابة للظروف والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية الحادثة، غير أن هذه المشاركة الكبيرة تأتي خصماً عليها في كثير من الأحيان، حيث تقل فرص النساء في الحصول على الموارد وامتلاك الأرض والمال ووسائل الإنتاج في القطاع التقليدي، وإحتلال ظاهر ومعلن للدرجات الوظيفية الأقل في القطاع الحديث (في ما عدا مهنة التعليم العام) وتشكل غياباً ملحوظاً في القطاع الخاص كعامل أجير (تعارض مصالح أرباب العمل مع التشريعات المساندة لدور المرأة الإنجابي) أو كعمل حر لكن المرأة في ظروف التركيب الشرائحي السائد تفقد المهارات التي يحتاجها السوق.

بصورة عامة هناك ثلاثة شرائح من النساء أفرزتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية:

- **الشريحة الأولى:** وهي أكبر الشرائح عدداً إذ أنها تجمع كل نساء العمال وهي شريحة متدنية القدرات العلمية وتشارك أرباب أسر متدني الدخل وليس لديهم أملاك لأي أرض زراعية داخل أو خارج المشروع، إضافة إلى أن تلك الأسر تعيش في قرى السكن الإضطراري تنعدم فيها الخدمات الأساسية من تعليم مراكز صحية أو خلافه ، وبالتالي تواجه الأجيال القادمة من الفتيات أوضاعاً مماثلة إن لم تكن أسوأ.

- **الشريحة الثانية:** وهي الشريحة التي تضم ربات البيوت لأسر ملاك الأراضي الزراعية، وهن أحسن وضعاً من الشريحة السابقة على اعتبار أنهن زوجات لمالكي أرض اقتصر دورهن حسب التقسيم الاجتماعي للعمل على تربية الأبناء ورعاية المسنين.

- **الشريحة الثالثة:** الجيل الأول والثاني لأسر ملاك الأراضي الزراعية واللاتي وجدن حظاً في الالتحاق بالتعليم المدرسي وبالتالي تحررن من صبغة العمل اليدوي.

زادت سياسات التكيف الهيكلي من أعباء المرأة الريفية في مواجهتها للتغيرات السلبية التي نتجت، فمن جهة قللت تلك السياسات من فرصها في إيجاد العمل الذي يتناسب مع وضعها الشرائحي السابق، ومن جهة ثانية فإن السياسات أضعفت دخل المرأة بسبب سعر الصرف، إضافة إلى مدخلات الإنتاج التي تحتاجها في صناعتها المحلية قد زادت حتي ما عادت المرأة الريفية قادرة على الإلتزام بها وبالتالي أضعف كل هذا هوامش الأرباح المحتملة، فانصرفت عن الصناعات التقليدية إلى امتهان المهن الهامشية.

لا زالت المرأة بكل شرائحها تعاني من اتاحة الموارد والسيطرة عليها، فالمحددات المجتمعية لا زالت تمنع بدرجات متفاوتة تملك النساء للأراضي الزراعية، وعلى الرغم من المنافذ التي أتيحت للشريحة الثالثة من فرص التعليم والتشغيل المنقوص، إلا أن السياسات القائمة تؤكد عدم استيعاب متناسب مع حجم الفرص المتاحة، وأن أتيحت فرص أكبر لتشغيل النساء كمياً في قطاع التعليم العام إلا أن هناك انحساراً في فرص الترقي للدرجات العليا.

المراجع

1. أماني سنهوري، "دور المرأة في التنمية في السودان"، ماجستير جامعة الخرطوم 2001م.

2. وقار حسنين محمد، تطور مشاركة المرأة السودانية في صنع القرار بالإشارة إلى توصيات مؤتمر بكين، ماجستير جامعة الخرطوم، 2003م.

3. نجلاء أحمد بشير، المرأة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ماجستير جامعة الخرطوم، 2005م.

4. جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية، المرأة والعنف، جمعية بابكر بدري للدراسات النسوية، أم درمان، 1997م.

5. عبده مختار موسى، المرأة في عالم متغير، بالتركيز على التجربة السودانية 1990-1999م، دار الشريعة للنشر والطباعة 1999م.

6. جمهورية السودان، وزارة التخطيط الاجتماعي ، "تقرير وفد السودان للمؤتمر العاملي الرابع المعني بالمرأة بكين – الصين"، الخرطوم، 1995م.

7. جمهورية السودان، وزارة التخطيط الاجتماعي ، "التقرير الوطني بشأن تنفيذ منهاج عمل بكين"، الخرطوم، 1999م.

8. آمنة أحمد رحمة، المفهوم العلمي للنوع ورؤى لإدماجه في المناهج العلمية، الخرطوم، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، بدون تاريخ.

9. آمنة الصادق بدري، أ. لينة عمر عالم، دور المرأة السودانية في عملية صنع القرار في القطاع الرسمي، الخرطوم، أكاديمية السودان للعلوم الإدارية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش آيبرت الألمانية، 2000م.

10. خديجة أبو القاسم حاج حمد، وضع المرأة السودانية بعد بكين الخرطوم، وزارة التخطيط الاجتماعي، 1996.

11. نفيسة أحمد الأمين، أضواء على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بكين 1995م، أم درمان، جامعة الأحفاد للبنات، 1995م.

12. Bhasin, Kamla (2003), "Understanding Gender", Women Unlimited, New Delhi.

13. Badri, Haga Kahif, Women's Movement in the Sudan, New Delhi, Asia News Agency, (1986).

14. Ministry of Social Planning, National, Plan for the Advancement of Women 1998 – 2002, Khartoum Ministry of Social Planning, 1998.